الميزانية العثمانية

لقد كنا نتوق الى الزمن الذي تحصر فيه « ايرادات » الحكومة العثمانية و« مصروفاتها » حتى يسير رجالها على هدًى في نفقاتهم ولا يتناولوا من الامة غير ما هو مفروض عليها وحتى تعلم الامة هل هي سائرة في سبيل الارتقاء والغنى او في سبيل الانحطاط والفقر

واول ميزانية نشرت بعد البحث فيها كانت ميزانية سنة ١٣٢٥ المالية التي ابتدأت في شهر مارس من العام الماضي وقد نشرنا خلاصتها وكلام ناظر المالية عليها في جزء اغسطس الماضي ثم نشرنا مفرداتها في شهر اكتوبر

والآن عرض ناظر المالية ميزانية السنة الجديدة اي سنة ١٣٢٦ فذكر فيها مختصر الايرادات وتفصيل المصروفات . وقال في عرض كلامه عليها امام مجلس المبعوثان ما خلاصتهُ

كانت الخزينة فارغة يوم اعلان الدستور فاضطررنا ان نستدين الاموال من اماكن مختلفة لدفع بعض الديون والرواتب . وعاشت الحكومة ستة اشهر على هذا التسقي ثم عقدنا اول قرض وقدرهُ اربعة ملايين ليرة ونصف مليون اوفينا منها ما استدناهُ وبقي في الخزينة ٦٠٠ الف ليرة وهو اول قرض عقدناهُ لاحياء الدستور

وقد تركت سنة ١٣٢٤ الى السنة التالية ديناً قدرهُ مليونا ليرة فعمدنا الى ميزانية فوق العادة لايفاء الديون المستحقة وللقيام بالنفقات العسكرية . وهذه الميزانية مؤلفة من قسمين قسم للايرادات وقسم للمصروفات . وقسم المصروفات هذا اكثرهُ الاموال التي اعطيت للعسكرية وما بقي خصص لدفع تعويضات حرب اليونان وبعض الديون . واما قسم الايرادات فشمل اولاً مليوني ليرة ونصف مليون واردة من التضمينات وثانياً ما كان لعبد الحميد السلطان المخلوع من الاسهم والنقود والتحاويل وثالثاً الاملاك والاراضي المنتقلة من الحكومة السابقة والمعدة للبيع . غير ان الحكومة لم تقبض كل المبالغ التي كانت في قسم الايرادات فان الاملاك والاراضي كانت مقدرة بمبلغ ٩٠٨٠٠٠ ليرة ولكن الخزينة لم تبع منها او لم تقبض من ثمنها سوى تسعة آلاف ليرة ولم تقبض من نقود عبد الحميد وثمن اسهمه سوى ٤٥٠ الف ليرة ولم تستلم حتى الآن الاسهم التي لهُ في الدتش بنك والبنوك الانكليزية . اما اسهم سكة حديد الاناضول وسكة حديد بغداد فلا تزال ملك الحكومة لانها لم تر بيعها في مصلحتها من جهة سياسية . والخلاصة انهُ لم يبقَ في يدنا شيء من الثلاثة الملايين التي دخلت الخزينة

اذا ضربنا صفحاً عن الجفالك والاراضي والاسهم المذكورة آنفاً . اما مجوهرات عبد الحميد فكلها في البنك العثماني وقد ثمّناها وسنبيعها قريباً

لما وضعنا ميزانية سنة ١٣٢٥ قدرنا الايرادات فيها ٢٥ مليون ليرة والمصروفات ٣٠ مليون ليرة فالعجز خمسة ملايين ليرة وكان هناك عجز آخر يبلغ نحو مليون ونصف ليرة قدم تفصيله حينئذٍ فجملة العجز ستة ملايين ونصف . وقد اوفت الخزينة ٤٥٠ الف ليرة ديناً عن عبد الحميد وذلك بلغ عجز الميزانية سبعة ملايين ليرة . ويضاف اليه مليون ليرة تقريباً كان لا بد من دفعها الى سكة الحديد الشرقية لازالة الخلاف القائم على احد الخطوط . فكان الواجب على الحكومة ان تعقد قرضاً مقداره تسعة ملايين ليرة او عشرة لسد العجز الا انها عقدت قرضاً قدره سبعة ملايين فقط واعتمدت في ما بقي على اقتصادها في نفقاتها ولم تنل من هذا القرض سوى خمسة ملايين و ٦٠٠ الف ليرة (لانهُ صدر بمعدل ٨٢ في المئة) دفعنا منها مليون ليرة لسكة الحديد الشرقية فلم يبقَ منهُ في الخزينة سوى اربعة ملايين و ٦٠٠ الف ليرة وذلك لسد عجز مقداره سبعة ملايين ليرة

فعلى هذه الحالة بدأت الحكومة العمل وكان يجب عليها ان تعقد قرضاً آخر لان الرواتب لم تكن قد دُفعت ولان متعهدي الحكومة لم يكونوا قد اخذوا استحقاقهم الا انها لم تفعل ذلك وقد وفقت لدفع الرواتب والاستحقاقات في حينها ولكن هذا النجاح كان الى حين والحكومة تعلل عزمها الآن على عقد قرض آخر قدرهُ سبعة ملايين ليرة . وكانت فائدة القرض الاول خمسة في المئة والقيمة التي صدر بها ٨٢ في المئة وستكون فائدة القرض الجديد خمسة في المئة ايضاً والقيمة التي يصدر بها ٨٣ في المئة من غير ضمان فتنتفع الحكومة من ذلك ادبيًّا وماديًّا ولو بقيت على ما كانت عليهِ قبل الدستور ما استطاعت عقد القروض بهذه الشروط

ولم تستطع الحكومة ان تقتصد كثيراً لان نظارة الحربية استغرقت اكثر الاعتمادات وكذلك ادارة الديون العمومية . وقد دفعنا النفقات كلها وهي ٢٨ او ٢٩ مليون ليرة وكانت الايرادات مقدرة بخمسة وعشرين مليون ليرة فبلغت ٢١ مليون ليرة ونصف مليون . وقد قلت في العام الماضي وقت الكلام على تقدير الميزانية ان بلوغ الايرادات ٢٦ مليون ليرة ارجح من بلوغها ٢٤ مليون ليرة فكان كما قلت وكانت الزيادة ظاهرة في كل فصول الميزانية ما عدا فصلين منها . وقد بلغنا هذه الغاية قبل ان نصل الى الكمال في تنظيم تحصيل الرسوم . ولو كانت مصلحة تحصيل الرسوم منتظمة كما هي منتظمة الآن لتضاعفت الايرادات وليان ذلك اذكر لكم مثالاً من واردات الاستانة فقد قدرت ايراداتها في السنة الماضية ٢٠٠ الف ليرة فبلغت

٣٧٠ الف ليرة مع انها لم تزد في سنة من السنين الماضية على ٣٠ الف ليرة وسبب ذلك ان الاهلين اخذوا يسارعون الى ادام ما يطلب منهم من تلقاء انفسهم بعد ان رأوا الحكومة تنفذ القانون في الكبير والصغير معاً

اما هذه السنة فلم تبدأ بدين كسائتها بل ابتدأت وفي الخزينة مليون ليرة عثمانية . ومع ذلك قدرت المصروفات فيها أكثر من الايرادات بنحو سبعة ملايين من الليرات فلا بدّ من ان نستدين هذا المبلغ كما تقدم لسد العجز

وكأني بقائل يقول لقد استدنتم سبعة ملايين ليرة في العام الماضي وستستدينون سبعة ملايين أخرى هذا العام فماذا فعلتم بالدين الاول وماذا تفعلون بالثاني فاجيب ان الشعب الذي يريد ان يسير في طريق المدنية لا يستطيع ان يقتصد في نفقاته . والحكومة التي تريد ان تعيش وان تعيش بشرف واحترام يجب ان لا تقف عند باب النفقة . وانتم تعلمون ما تحتاج اليه البلاد ولا يتم شيء منهُ الاّ بالمال فالاعتمادات التي اعطيتمونا اياها في العام الماضي انفقت في الاوجه التي خصصتموها بها واذا كنا لم ننشىء المدارس ولم نفتح الطرق فقد وضعنا الجيش على قدم الاستعداد للدفاع عن شرف الوطن في الداخل وفي الخارج ولا يظنّ احد ان هذه الاموال التي ننفقها على الجيش ننفقها بلا ثمرة فنحن بفضل هذه الاموال نحفظ الامن ونذود عن حياضنا وستمرون ميزانية هذا العام محلوة الجوانب بمطاليب نظارة الحربية غير ان هذه المطاليب لم تقتصر على نظارة الحربية بل تناولت كل النظارات تقريباً

ثم تكلم على اهم فصول المصروفات واهم فصول الايرادات ويظهر من كلامهِ انهُ واثق بنقص المصروفات وزيادة الايرادات كثيراً وقد قال في ذلك ان الوزارة بذلت جهدها في تقليل النفقات التي لا ضرر من تقليلها وزيادة النفقات التي تدعو مصلحة البلاد الى زيادتها فقال ان اعتمادات مصلحة البوسطة والتلغرافات قد زيدت لاننا عازمون على انشاء ستين محطة جديدة . وزيدت اعتمادات البحرية (كانت ٣٢٨٨٤٠ ليرة فصارت ٤٠٠٠٠٠ ليرة اي زيدت نحو ٤٠ الف ليرة لابتياع بعض السفن لحراسة السواحل ومنع التهريب . اما ميزانية البحرية غير العادية فتتضمن مشتريات اربع سفائن من المانيا دفع ثمنها من اكتتابات الاسطول . والزيادة الكبرى في اعتمادات الحربية (فقد كانت ٥٤٢ ٨٢٨ ليرة فصارت ٦١٩ ٧٨٦ ٩ اي زادت اكثر من مليون ونصف من الليرات)

وقال في الكلام على ميزانية الايرادات انها وضعت على حسب متوسط الايرادات في السنوات الخمس الاخيرة واهم ابواب الايرادات الاموال المقررة وهي مثل ما تقدر لها في العام

الماضي ولكن الامل كبير بزيادتها نظراً الى جودة المواسم. والبلاد زراعية ويعتب التحسن الزراعي تحسن في الحالة المالية وهذا التحسن لا يقتصر على الويركو فقط بل يتناول البرسطة والتلغراف والجمارك وقد جاءنا من اخبار بعض ولايات الروملي والاناضول ان رسوم الاغنام تزيد هذه السنة من مئة الف ليرة الى مئة وخمسين الفاً. وستتضاعف ايرادات الرسوم غير المقررة لان حركة الاشغال آخذة في الازدياد ومن اهم هذه الرسوم رسم الجمرك فانهُ لم يكن احد يظن ان الثلاثة في المئة تزيد على ثلاثة الف ليرة لكنها بلغت في العام الماضي اكثر من مليون ليرة

ولما وصل الى مسألة العجز قال انهُ يبلغ ستة ملايين و ٨٠٠ الف ليرة ولما كنت قد قدمت هذه الميزانية اليكم كناظر للمالية فلي الحق ان اسألكم ايضاً تغطية هذا العجز الاَّ اذا استطعتم ان تزيدوا الايرادات او تنقصوا المصروفات ولا اعتقد بنجاحكم فيهما ولهذا اطلب منكم ان تأذنوا للحكومة في عقد قرض لسد هذا العجز. وقد تقولون اننا زدنا ديون الدولة منذ اعلان الدستور الى الآن ١٩ مليون ليرة وهذا القول حقيقي غير ان الارقام وحدها قد لا تدل على الحقيقة. نعم اننا اقترضنا اولاً اربعة ملايين ونصف مليون ثم سبعة ملايين لسد عجز السنة الماضية وسنقترض سبعة ملايين لسد عجز هذه السنة ولكننا دفعنا من هذه القروض ٥ ملايين ونصف مليون من اصل الدين فلا يضاف الى الدين العمومي سوى احد عشر مليون ليرة وانفقنا هذا المال في تأييد الحكومة الدستورية. والحكومة التي تخرج من حال الى حال مثلنا تسد عجز ميزانيتها باحد امرين اما بضرائب جديدة واما بالقروض والحكومة الحاضرة لا تفكر في وضع ضرائب جديدة بل تنتظر زيادة الايراد باصلاح مصالح الحكومة وتنظيمها

هذه خطبة ناظر المالية ويقال انها استغرقت ثلاث ساعات وقد وافقهُ اكثر النواب عليها ومع ذلك نرى ان الاقتصاد والتقتير اولى من استدانة الاموال الاجنبية فلو كانت الاموال تستدان من اهل البلاد لكان الدين واجباً في الاحوال الحاضرة ولاسيما اذا استعمل المال المستدان في اصلاح الحربية وتقوية البحرية وعمل الاعمال النافعة التي تزيد الدخل وتقلل النفقات كانشاء السكك والمرافئ والترع والمصارف ولكن ان تستدين من الاجانب وتملكهم قيادنا وتعطيهم ربحاً يزيد على ستة في المئة وتنفق ما تستدينهُ على ما لا ربح لهُ كل ذلك مخالف لقواعد السياسة المالية. فقد زيدت نفقات الحربية نحو مليوني جنيه. وهذه زيادة كبيرة في سنة واحدة وفي الاحوال الحاضرة فان جيشنا العامل يجب ان لا يكون اكثر من جيش اليابان العامل ونفقاتنا عليهِ يجب ان لا تكون اكثر من نفقات اليابان على جيشها وهي

تنفق على جيشها في السنة سبعة ملايين جنيه مصري او نحو ثمانية ملايين ليرة عثمانية اما نحن فجملنا نفقات جيشنا هذه السنة تسعة ملايين و٢٨٦ الف ليرة واذا احسنت سياسة الولايات لم يبقَ موجب لاقامة عشرين الف جندي في اليمن وعشرة الآف في الحجاز وعشرة الآف في طرابلس الغرب . اما تعزيز البحرية فلا اعتراض لنا عليهِ وهي في رأينا اولى بالتعزيز

اللغة العربية والطب

(تابع ما قبلهُ)

(السبل) ورد في فقه اللغة « السبل عندهم ان يكون على بياضها (العين) وسوادها شبه غشاء يتنسج بعروق حمر » وينطبق هذا الوصف على ما يسمى بالانكليزية (Pannus) اي بنوس وهي حالة مرضية تزول فيها شفافية القرنية من ارتشاح في طبقاتها وتتضح فيها اوعيتها

(الشتر) انقلاب الجفن وهو نوعان انقلاب خارجي (Ectropium) وانقلاب داخلي (Entropium) وعلى ذلك يقال شتر خارجي وشتر داخلي

(المعد) ورد في محيط المحيط « ومُعِدَ الرجل على المجهول مَعَداً ذربت معدته فلم تستمرئ الطعام فهو معود » ويوافق المعد (Gastritis) اي التهاب الغشاء المخاطي للمعدة وهو على انواع

(١) التهاب حاد — معد حاد
(٢) التهاب فلغموني او تقيحي حاد — معد فلغموني او تقيحي حاد
(٣) التهاب تسممي — معد تسممي
(٤) التهاب غشائي — معد غشائي
(٥) التهاب مزمن — معد مزمن

(البرسام) ورد في محيط المحيط البستاني « وبرسم على المجهول اخذهُ البرسام فهو مبرسم . البرسام التهاب يعرض للحجاب الذي بين الكبد والقلب ويعرف ايضاً بالجرسام فارسي مركب من بُر وهو الصدر وسام وهو الالتهاب » وقد ترجمت برسام في « الفرائد الدرية في اللغتين العربية والفرنسية » بكلمة (Pleurésie) وهو الالتهاب البلوراوي ولا بأس من هذا الاستعمال والالتهاب البلوراوي على جملة انواع